

مقدمة

شهد سكان العالم، على مر الزمن، حركات تنقل مستمرة من مكان إلى آخر؛ فعبّر مختلف الحضارات المتعاقبة، كانت هناك عمليات انتقال سكانية، على نحو مستمر، سواءً طوعية أو قسرية، ساهمت في تشييد تلك الحضارات (الحضارة الرمانية، الفينيقيّة، الفرعونية وغيرها). من تلك العمليات ما كان بغرض استكشاف مناطق جديدة أو بغرض غزو مناطق تزخر بالموارد الطبيعية والطاقوية، أو بغرض جلب يد عاملة تساهم في البناء والتشييد وغيرها من الأعمال. وفي العديد من الحضارات، كانت الحركات السكانية سببا في سقوط تلك الحضارات أو تغيير في الطبقة الحاكمة، وهو ما شكل منذ القدم تهديداً، بشكل أو بآخر، للجماعات البشرية القائمة. لذلك، فإن حركات التنقل البشرية، بمختلف أنماطها وبمختلف انعكاساتها، والتي أصبحت تعرف بالهجرة، ليست وليدة هذا العصر، لكنها موجودة بوجود الجنس البشري وانخراطه في تجمعات سكانية متباينة.

خلال العصور السابقة، كانت الهجرة تتم من منطقة جغرافية إلى أخرى بشكل أكثر سهولة. يُلاحظ أن الحضارات القديمة لم تعرف حدوداً جغرافية ثابتة، حيث لم تعرف حدودها استقراراً طويلاً. وقد شهدت امتدادات وانكماشات جغرافية على مختلف مراحل تشكل وتطورها المعروفة تاريخياً، فمن يحظى بصفة المواطن في حضارة ما قد يكون/يصبح أجنبياً بالنسبة لحضارة أخرى على الرغم من أنه لم يغير مكان إقامته/استقراره الجغرافي. لكن مرحلة ما بعد وستقاليا جاءت لتضع حدّاً - نسبياً - لظاهرة التمدد والانكماش الجغرافي هذه، حيث أدت إلى ترسيم الحدود وإستتباب استقرار نسبي على المدى الطويل. ومن هنا أصبحت حركات الهجرة تواجه العديد من الحواجز، سواءً الحواجز المادية متمثلة في الحدود أو الحواجز التنظيمية متمثلة في الإجراءات المتبناة من قبل كل دولة لتنظيم دخول الأجانب إلى أقاليمها السيادية.

ثم جاءت العولمة بالعديد من التغييرات على مختلف المستويات، فعلى الرغم من ترسيم الحدود الوطنية للدول إلا أننا أصبحنا نعيش في عالم صغير يتصل ويرتبط فيه الكل بالكل. كما أصبحت القضايا جد مترابطة ومعقدة، حيث يمكن لحدث محلي أن تكون تداعياته دولية تتجاوز حدود الدولة، فعدم الاستقرار المحلي في دولة منتجة للنفط مثلاً تكون تداعياتها عالمية وفي مجالات مختلفة، كارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية، مما يؤدي إلى انتعاش اقتصاديات الدول المصدرة أو تدهور اقتصاديات الدول المستوردة

التي تعتمد على هذه المادة. وكذلك بالنسبة للهجرة، فالأشخاص أصبحوا يهاجرون من دول المصدر إلى دول الاستقبال التي أصبحت تجد نفسها تتحمل عبئا كبيرا جراء ما يحدث في دول المصدر، وهكذا. فضلا على ذلك، ساهم التطور التكنولوجي ووسائل الإعلام والاتصال والمواصلات الحديثة في تزايد حدة وسرعة نشر المعلومات ونقلها ومشاركتها، خاصة المعلومات المتعلقة بالمزايا التي تزخر بها مختلف الدول والأقاليم والتي تحفز الهجرة إليها، كما أدت هذه الوسائل إلى تسهيل عمليات تنقل الأشخاص والتواصل بينهم عبر مختلف أنحاء العالم.

وقد أدت مختلف التغيرات والتطورات، التي جاءت بها العولمة على مستوى القضايا والتهديدات والتحديات سواء المحلية أو العالمية، بالمجتمع الدولي إلى السعي لتطوير قدرته على التكيف مع هذه التغيرات. فبعد أن كانت الدولة هي الفاعل الوحيد، شهدت الساحة الدولية ميلاد فواعل جدد غير الدولة، كالمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وبهذا أصبحت الساحة الدولية تشهد حركية بين مختلف هذه الفواعل. ولم يعد القرار السياسي حكرا فقط على الدول/الحكومات، بل أصبحنا نشهد نمطا جديدا لإدارة القضايا، وخصوصا قضية الهجرة التي لا تستطيع دولة منفردة إدارتها أو ضبطها إلا من خلال ترتيبات تشاورية بين مختلف الدول والفواعل المعنية بإدارة ظاهرة الهجرة، وذلك بسبب تعقد هذه الأخيرة وتباين مسبباتها ودوافعها وتعقد انعكاساتها وتبعاتها. وقد أدى الاختلاف والتباين في مسببات الهجرة ودوافعها ومحفزاتها إلى بروز العديد من أنواع المهاجرين (ومن ثم أنماط الهجرة غير الشرعية)، كالمهاجرين الشرعيين، المهاجرين غير الشرعيين، المهاجرين الاقتصاديين، طالبي اللجوء، النازحين، المهجرين، وغيرها.

لذلك، فإن هذه الدراسة لا تقتصر فقط على نمط معين من أنماط الهجرة، لكنها تسعى إلى دراسة الهجرة بصفة عامة تشمل فئات المهاجرين بأنواعها، كما تشمل النشاطات والآليات المتبعة في إدارة الهجرة من قبل الفواعل موضوع البحث. وتعتمد الدراسة على فحص أدوار فاعلين أساسيين، هما الإتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة، وذلك لكونهما الفاعلين الأكثر تأثيرا وأهمية، خاصة في منطقة المتوسط. حيث يتمتع كل منهما بخبرة كبيرة في إدارة ملف الهجرة بكل تفرعاتها وعلى مختلف مراحل نشاط وتكوين كل من الفاعلين (يرجع كذلك مبرر اختيار الإتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة إلى الالتزام بما تم اقتراحه من قبل اللجنة العلمية لمشروع الدكتوراه الذي تم في إطاره إنجاز هذه الأطروحة).

بغض النظر عن الاتحاد الأوروبي، أصبحت المنظمة الدولية للهجرة منذ سنة 2016 تابعة لنظام الأمم المتحدة، وهو ما يدفعنا إلى اقتراح حد زمني للدراسة. ولأن مجال الهجرة يعتبر نشطا وحيويا وغير ثابت، ما يترتب عليه تجديد مستمر في السياسات والآليات المتبعة لإدارة هذه الظاهرة؛ لذلك فإن تحديد الإطار الزمني يعني أن النشاطات، سواءً على مستوى ظاهرة الهجرة أو على مستوى ردود أفعال الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية بعد 2016، تقع خارج النطاق الزمني لهذه الدراسة، كما سيتضح لاحقا في هذه المقدمة.

أهمية الموضوع

تكمن أهمية موضوع هذه الدراسة في ما يلي أن موضوع الهجرة موضوع حيوي وديناميكي ومعقد، فهو ليس موضوعا جديدا، كما تبين في مستهل هذه المقدمة، لكن التطورات الجارية على المستويين العالمي و الإقليمي من جهة، وتزايد التعدد والتشابك في أدوار الفواعل المتدخلة من جهة أخرى، كان دائما من شأنه أن يؤدي إلى وضع مسألة الهجرة على رأس أجندات السياسيين وطواقم المنظمات الحكومية وغير الحكومية، فضلا على الجمعيات الحقوقية وذات الطابع الإنساني. لذلك، تتبع أهمية هذه الدراسة من مساعيها إلى إبراز التوجهات والسياسات والآليات والترتيبات المنتهجة من قبل الدول المنخرطة في المنظمات الدولية، والبحث في الاستجابات على مستوى أنشطة المنظمات الدولية والتي هي بصدد البحث فيها (المنظمة الدولية للهجرة ومؤسسات الاتحاد الأوروبي).

إضافة إلى ما سبق، تتبع أهمية موضوع هذه الدراسة من إسهامها من الناحية الأكاديمية في تقديم مقارنة للموضوع استنادًا إلى مفاهيم حديثة كالعولمة، والسياسات (العامة) العالمية والحوكمة العالمية، فضلا على تقديم مقارنة عبر تخصصية تسعى للتوليف بين عدة حقول فرعية في العلاقات الدولية، كدراسات الحوكمة العالمية، الدراسات الأمنية، الدراسات الإقليمية وأخرى. إضافة إلى ذلك، وكما سيتضح لاحقا في هذه المقدمة، فإن قطاعا واسعا من الأدبيات السائدة تناول قضية الهجرة كجزء محدود وضيق من نسق كلي، شديد التعقد والترابط، من القضايا والمسائل والأبعاد الأمنية والاجتماعية والسياسية، وكذلك من مستويات التحليل التي تشمل محليا السياسات العامة للدول إقليمية/عالميا والترتيبات والاتفاقيات الدولية، وهي فجوة بحثية تسعى هذه الدراسة إلى سدها.

إشكالية البحث

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت البنية المؤسساتية والأداء الوظيفي للمنظمة الدولية للهجرة و الاتحاد الأوروبي في إحداث فروقات في سياساتها وفعاليتها دورها إزاء ظاهرة الهجرة في منطقة المتوسط.؟

الأسئلة الفرعية

تتفرع من الإشكالية السابقة مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو الإطار المفاهيمي الذي يمكن من خلاله فهم ظاهرة الهجرة ؟
- فيما تكمن أهمية منطقة المتوسط، وكيف تؤثر تلك الأهمية على ظاهرة الهجرة ؟
- هل تعتبر الهجرة تهديداً أمنياً أو عامل تسمية ؟
- على ماذا تركز الحوكمة العالمية لظاهرة الهجرة ؟
- ما هي أهم المقاربات التي تعمل وفقها الفواعل الدولية لإدارة الهجرة ؟
- ما هي الآليات المتبعة من قبل كل من الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة في معالجتها لقضية الهجرة ؟
- هل الاختلاف والتباين في مستويات الحوكمة وتعدد الفواعل تحدده طبيعة الهجرة ؟

فرضيات البحث

للإجابة على إشكالية الدراسة ومجمل التساؤلات الفرعية السابقة، ولإحاطة بحوثيات الدراسة، تسعى هذه الدراسة إلى اختبار جملة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

التنوع والتعدد في أنماط ظاهرة الهجرة ومسبباتها يفرز سياسات وأدوار مختلفة للفاعلين المعنيين بظاهرة الهجرة في منطقة المتوسط.

الفرضية الثانية:

الاختلاف والتباين في طبيعة البنى المؤسساتية للفاعلين ينتج عنه اختلاف وتباين في السياسات والآليات المعتمدة لإدارة الهجرة في منطقة المتوسط.

الفرضية الثالثة:

كلما زادت مستويات التنسيق بين الفواعل الدولية زادت معدلات نجاح الضبط الدولي لقضية الهجرة.

الفرضية الرابعة:

التحول من البعد الأمني إلى البعد السوسيو-اقتصادي في إدارة الهجرة تكون نتائجه أكثر إيجابية على إدارة الهجرة في منطقة المتوسط.

النطاق الزمني والجغرافي للبحث**النطاق الزمني**

يعتبر تحديد الفترة الزمنية من بين العناصر الأساسية التي يجب الاعتناء بها قبل الشروع في البحث، وذلك لمتابعة تطور ظاهرة الهجرة - موضوع هذه الدراسة - وحصرياً زمنياً، فضلاً على حصر نشاطات الاتحاد الأوروبي وكذا المنظمة الدولية للهجرة. هناك العديد من المحطات التاريخية التي يمكن من خلالها تحديد النطاق الزمني للبحث في ظاهرة الهجرة في المتوسط، غير أن هذه الدراسة يتحدد نطاقها الزمني بالفترة الممتدة بين 1990 و 2016، وذلك لعدة اعتبارات: تم تحديد سنة 1990 كبداية للفترة الزمنية لهذه الدراسة لسببين أساسيين، السبب الأول هو أن المنظمة الدولية للهجرة أخذت هذه التسمية في سنة 1989 بعدما كانت تحمل مسميات أخرى (اللجنة الحكومية الدولية المؤقتة لحركة المهاجرين من أوروبا بعد ذلك تم تغييره الى اللجنة الحكومية الدولية للهجرة الأوروبية)؛ أما السبب الثاني فيتعلق بالإتحاد الأوروبي. ففي سنة 1993، وبتوقيع معاهدة ماستريخت، تم توحيد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة لدول الإتحاد الأوروبي. أما تحديد سنة 2016 فيرجع إلى كون أن المنظمة الدولية للهجرة أصبحت تابعة لمنظمة الأمم المتحدة وجزءاً من نظامها (أصبحت جهازاً تابعاً لمنظمة الأمم المتحدة)، ومن ثم فإن دورها كمؤسسة مستقلة قائمة بذاتها يكون قد انتهى بحلول هذه السنة.

النطاق الجغرافي

تعتمد هذه الدراسة منطقة المتوسط كنطاق جغرافي يدرس فيه ظاهرة الهجرة والتدفقات البشرية ما بين مختلف أجزاء إقليم المتوسط، سواءً الشمالية أو الجنوبية أو الشرقية، وذلك لعدة اعتبارات من بينها التخصص الأكاديمي الذي تم في إطاره إنجاز هذا البحث، وكذلك انتماء الباحث لمخبر الأمن في المتوسط (جامعة باتنة) الذي يعنى بمعالجة القضايا المتوسطة. من جهة أخرى، فإن دراسة نشاط الاتحاد الأوربي المتعلق بقضية الهجرة يستلزم تحديد هذا النطاق الجغرافي بعينه.

مناهج الدراسة والمقاربات النظرية

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة متنوعة من المناهج البحثية والمقاربات النظرية، وذلك بسبب التعقد المتزايد الذي تتسم به ظاهرة الهجرة. هذه المناهج والمقاربات هي:

منهج دراسة الحالة:

يُستعمل هذا المنهج في البحوث التي تعتمد على دراسة حالات خاصة كنموذج للدراسة كما هو الحال في هذا البحث الذي يناقش حالتين، هما الاتحاد الأوربي والمنظمة الدولية للهجرة كمؤسستين دوليتين لهما دور خاص في مسألة إدارة الهجرة.

المنهج المقارن:

يبدو توظيف هذا المنهج بديها من خلال قراءة عنوان الدراسة، الذي جاء بصيغة "حوكمة الهجرة: دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوربي والمنظمة العالمية للهجرة". حيث أن البحث في أنماط إدارة ظاهرة الهجرة في المتوسط من قبل المؤسسات الدولية المعنية، كالاتحاد الأوربي والمنظمة الدولية للهجرة اللتين تتناولهما هذه الدراسة، يقتضي المقارنة بينها من أجل الخروج باستنتاجات دقيقة حول إشكالية البحث.

المقاربة الليبرالية المؤسساتية:

تركز المقاربة الليبرالية على ثلاثة متغيرات أساسية تقيد البحث في موضوع هذه الدراسة: المتغير الأول هو العامل الاقتصادي، وهو مهم في تحليل وفهم ظاهرة الهجرة خاصة عندما يتعلق الأمر بعوامل الدفع والجذب التي تحرك التدفقات البشرية من دولة إلى أخرى؛ المتغير الثاني هو دور المؤسسات الدولية كفاعل غير دولتي في العلاقات الدولية، وهو أيضا مهم في البحث في دور كل من الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة في إدارة مسألة الهجرة؛ أما المتغير الثالث فهو العبرقومية (transnationalism) الذي يُعدُّ كذلك مهما في فهم ديناميكيات الهجرة في إقليم المتوسط وكذا ترتيبات إدارتها وضبطها بالتعاون بين الدول والفاعلات غير الدولتية.

المقاربة البنائية:

تركز المقاربة البنائية لمسألة الهجرة، بشكل عام وفي منطقة المتوسط على نحو خاص، على متغير المعايير والهويات والقيم والثقافة، وهي عوامل أساسية في الإسهامات البنائية في تفسير وفهم الظواهر الاجتماعية بشكل عام. لذلك، فإن الهجرة، موضوع البحث في هذه الدراسة، تعد ظاهرة إجتماعية بالدرجة الأولى، غالبا ما يتم التداول بشأنها من قبل دوائر صنع القرار والدوائر الاعلامية، ومختلف الفواعل الاجتماعية، من منظور التعارض بين "الأنا" و"الآخر" ("نحن" و"هم")، وذلك بتوظيف خطاب الهوية الوطنية/القومية/الجماعية بغرض حمايتها من تدفقات المهاجرين. تبقى هذه المقاربة مهمة في فهم الكيفية التي يتم التعاطي بها مع مسألة ظاهرة الهجرة، سواء بوصفها مسألة اقتصادية (تشكل تهديدا/تحديا اقتصاديا)، أو بوصفها مسألة أمنية (تشكل تهديدا/تحديا أمنيا)، أو مسألة هوياتية (تشكل تهديدا/تحديا هوياتيا وثقافيا).

المقاربة الشبكية:

تعتبر الهجرة من التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة ذات الطبيعة العابرة للحدود، بمعنى أن أسبابها وتداعياتها لا تعني دولة واحدة أو فاعلا واحدا فقط، ومن ثم فإن الحلول والاستجابات المرغوبة لا تقتصر على دولة بعينها أو فاعل بعينه، بل يجب أن تتضافر جهود ومقاربات مجموعة متنوعة ومتعددة من الأطراف المعنية وعلى مختلف المستويات. هذه الإعتبارات كلها تستدعي توظيف مقاربة شبكية سواء على مستوى ضبط الكيفية التي تتم بها المقاربة لأسباب ظاهرة الهجرة الدولية (العابرة للحدود الدولية) أو على مستوى ضبط الاستجابات الملائمة للحد منها.

خطة البحث

تتقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول. يحمل الفصل الأول عنوان " ظاهرة الهجرة في منطقة المتوسط: مدخل مفاهيمي ونظري"، وهو يعتبر بمثابة اللبنة الأولى في البحث، حيث يسعى إلى فحص مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالدراسة، وقد تم التركيز على أربعة محاور مفاهيمية أساسية: يتعلق المحور الأول بالتأصيل المفهوماتي لظاهرة الهجرة فمن خلال هذا الجزء نحاول تقديم التعريفات لظاهرة الهجرة بمختلف تفرعاتها ومناقشة مختلف الأسباب والمحفزات لهذه الظاهرة؛ أما المحور الثاني فيسعى إلى إبراز تأثير منطقة المتوسط بمختلف أبعادها الحضارية والجغرافية والاقتصادية في ديناميكية الهجرة، وجاء عنوانه " المتغيرات المؤثرة في موجات الهجرة في منطقة المتوسط "؛ أما المحور الثالث فيسعى إلى تسليط الضوء على إشكالية رئيسية في النقاش حول مسألة الهجرة، وهي ما إذا كانت الهجرة تعتبر تهديدًا أمنيًا بمختلف مضامينه وانعكاساته أو ما إذا كان يمكن اعتبارها فرصة للتنمية (خاصة في شقها الاقتصادي) خاصة بالنسبة للدول المستقبلية، وقد جاء تحت عنوان "الهجرة بين جدلية الأمن والتنمية"؛ وأخيرا، تكمن أهمية المحور الرابع في إبراز المداخلات القانونية في النقاش حول مسألة الهجرة ما بين التشريعات المحلية والمواثيق الدولية، وجاء بعنوان " البعد القانوني في المقاربة للهجرة ".

أما الفصل الثاني، الذي يحمل عنوان " الحوكمة العالمية لظاهرة الهجرة: مقاربة تأسيسية بنوية"، فيعتبر بمثابة الركيزة الثانية للبحث، فبعد الإطار المفاهيمي للدراسة، ينتقل البحث إلى إبراز الجانب المؤسسي والتنظيمي على الساحة الدولية، ويتعرض ما هو قائم من بنى سياسية وتنظيمية وكذا مختلف الآليات القائمة لحوكمة ملف الهجرة، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: يحمل المبحث الأول عنوان "الحوكمة العالمية كإطار ضبط لاستجابات الفواعل في مجال الهجرة". ويتناول هذا المبحث الحوكمة العالمية من حيث المفهوم والتطور والأسس الفكرية، فضلا على الأسباب والسياقات التي أدت إلى التحول من مفهوم الحكم العالمي إلى مفهوم الحوكمة العالمية واعتمادها كمقاربة جديدة من قبل مختلف الفواعل الدولية المعنية بإدارة ملف الهجرة والملفات الأخرى المرتبطة بها. أما المبحث الثاني فيدرس الفاعلين موضوع البحث من الجانب

التأسيسي والهيكلية والوظيفي، وجاء هذا الجزء من الدراسة ليرز مختلف التفاصيل في هذا الجانب فضلاً على بروز المنظمات الدولية كفواعل تمارس دوراً مؤثراً في النسق الدولي، إضافة إلى تعاضم التفويض الموكل لها من قبل الدول. أخيراً، يسعى المبحث الثالث إلى حصر مختلف الآليات المعتمدة من قبل مختلف الفواعل المتدخلة في إدارة ظاهرة الهجرة، والتي سيتم إسقاطها على الإتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة، وحمل هذا المبحث عنوان "المقاربات الدولية السائدة لحوكمة الهجرة".

أخيراً، يستند الفصل الثالث، الذي يحمل عنوان " الإتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة كفواعل في حوكمة الهجرة في المتوسط: دراسة مقارنة"، إلى مخرجات الفصلين الأول والثاني - من منطلقات مفاهيمية ونظرية سواءً بشأن ظاهرة الهجرة أو بشأن السياسات والآليات المعتمدة من قبل مختلف الفواعل - ليفحص دور وفعالية كل من الإتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة في حوكمة ظاهرة الهجرة في منطقة المتوسط، وذلك عبر إجراء مقارنة بينهما اعتماداً على ثلاث متغيرات أو ثلاث عوامل أساسية سواءً في الدور الذي تلعبه هذه الفواعل وكذلك في إجراء المقارنة. وقد تمت مناقشة كل فاعل على حدته في مبحث منفصل، حيث يناقش المبحث الأول متغير البنية المؤسساتية عبر مقارنة تعتمد أسلوب المقارنة من خلال معيار المؤسسات؛ بينما يناقش المبحث الثاني متغير السياسات وذلك عبر المقارنة من خلال معيار السياسات؛ يناقش المبحث الثالث متغير الآليات وذلك عبر المقارنة من خلال معيار الآليات.

الخاتمة

شهد العالم، مع نهاية القرن العشرين، بروز قضايا جديدة وجد معقدة عابرة للحدود سواء من حيث أسباب نشأتها وتداعياتها. وتعد قضية الهجرة من أبرز هذه القضايا. وعلى الرغم من قدمها كظاهرة، إلا أنها أصبحت مع مرور الزمن تأخذ أشكالاً وأنماطاً متباينة ومتزايدة التعقد، تختلف باختلاف الطبيعة والأسباب والدوافع المؤدية لتفاقم ظاهرة الهجرة، وباختلاف أبعادها وانعكاساتها، الأمنية والسياسية والاقتصادية وحتى الطبيعية والبيئية. هذه الاختلافات والتباينات في أنماط الهجرة ينتج عنها استجابات مختلفة ومتباينة كذلك، سواءً في الجانب المؤسساتي أو في الجانب العملياتي (هذا يتطابق مع الفرضية الأولى للدراسة ويؤكد لنا صحتها)، وهذا ما يبرر العودة إلى مفهوم الحوكمة العالمية وآلياتها، والتي تتبنى المقاربة لمسألة الهجرة كمسألة

اجتماعية تقتضي ترتيبات معينة يتم الاتفاق حولها (قانونية، إنسانية، وأمنة)، فضلا على استغلال المضامين الإيجابية للهجرة. إذا، فالحوكمة العالمية للهجرة تعني، من ضمن ما تعنيه، التداخل الذي ينشأ بين أدوار مختلف الفواعل المعنية من دول ومنظمات دولية وقطاع خاص.

تعد المنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأوروبي فاعلين مركزيين وأساسيتين في شبكة الحوكمة العالمية لظاهرة الهجرة، خاصة في منطقة المتوسط التي تعتبر فضاءً نشطاً جداً في مجال الهجرة بمختلف أشكالها، فضلا على كونها من بين المناطق الأكثر تضررا من هذه الظاهرة. ويرجع ذلك إلى الأهمية التي تكتسيها المنطقة، فعلى المستوى الجيوسياسي، فهي تتوسط القارات الثلاثة (إفريقيا، أوروبا، وآسيا)، كما تعد المعبر الرئيسي للمواصلات البحرية بين المحيطات الثلاثة أيضا (الهادي، الهندي، والأطلسي)، كما أنه يحظى بأهمية اقتصادية نظرا لإمكانيات الدول المطلة على البحر المتوسط التي تزخر بثروات طبيعية مهمة بالنسبة لاقتصاديات الدول الصناعية الغربية، خاصة في القطاع الطاقوي والقطاع الزراعي، أما على المستوى الحضاري، فيعتبر حوض البحر المتوسط مهد الديانات السماوية الثلاثة (اليهودية، المسيحية والإسلام) ومركز إشعاع ثقافي وعلمي منذ القدم، امتزجت فيه مختلف الحضارات والثقافات الإنسانية. كل هذه الخصائص أدت إلى تحفيز حركة الهجرة والتنقلات البشرية بين مختلف مناطق المتوسط، سواءً الضفة الشرقية، أو الجنوبية أو الشمالية.

لقد واجهت هذه الدراسة السؤال الجدلي الذي مفاده هل تعتبر الهجرة تهديداً أمنياً أم عامل تنمية؟ وهو سؤال يمليه التباين في المقاربات التي يتبناها مختلف الفاعلين المعنيين بمسألة الهجرة بشأن التعاطي معها. وقد تبين، من خلال الدراسة، أنه لا يمكن إنكار أن الهجرة تفرض العديد من التحديات والمشكلات أمام الدول المستقبلية، غير أن هذا لا ينفي أن الهجرة كتهديد ليست سوى تصور/إدراك وخطاب أكثر منه حقيقة واقعية أو إمبريقية. وعلى عكس الرأي الشائع أن الهجرة تمثل تهديداً على الأمن، أثبتت العديد من الدراسات أنه لا يمكن إثبات وجود علاقة قوية بين الهجرة والإجرام. فهذا التسويق لهذه العلاقة يضر بالمجتمع أكثر مما ينفعه. كما أكدت بعض الدراسات أن الهجرة يمكن اعتبارها كرافعة للاقتصاد والتنمية، ويتضح ذلك جليا في خطابات الأمم المتحدة وما ترتب عليها من تكوين الحوار رفيع المستوى في 2006 و 2013 ، إضافة إلى إنشاء مجموعة الهجرة العالمية المختصة في كيفية استغلال ظاهرة الهجرة في التنمية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

ومن خلال تركيزها على المقارنة بين دور المنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأوروبي وكيفية إدارة كل منهما وحوكمتها لظاهرة الهجرة في منطقة المتوسط، تخلص هذه الدراسة إلى الاستنتاجات التالية، والتي يمكن الاستناد إليها في الإجابة على إشكالية البحث وتساؤلاته:

- هناك مقاربتان أساسيتان للهجرة يتم من خلالهما التعاطي معها، المقاربة الأولى تتصور الهجرة كعامل تنمية ورافعة إيجابية للتنمية والتطوير في اقتصاديات الدول المصدرة والمستقبلة على حد سواء؛ أما المقاربة الثانية فتتصور الهجرة كمصدر تهديد لأمن الدول المستقبلة بمختلف قطاعاته (الأمن العام-عبر تزايد نسب الجريمة والارهاب، الأمن الاجتماعي، الأمن الهوياتي/الثقافي، الأمن البيئي وغيرها). ومن خلال المقارنة التي تم القيام بها، يتضح أن المقاربة الأولى تشترك فيها كل من المنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأوروبي، أما المقاربة الثانية فينفرد به الاتحاد الأوروبي.
- خلال المراحل التأسيسية للمنظمة الدولية للهجرة، انصب الهدف الأساسي للمنظمة على إدارة ملف الهجرة منذ بداياتها، على عكس الاتحاد الأوروبي الذي تأسس بهدف إدارة ملفات أكثر شمولاً وعموماً. كما يلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي تتعامل في العديد من الأوقات بازواجية الدور، ففي بعض الأحيان تتعامل وفقاً لمعايير الاتحاد الأوروبي، أي ككتلة موحدة ووفقاً لسياسات مشتركة، وفي أحيان أخرى تتعامل بسياسات منفردة للدول المنتمية له على عكس المنظمة الدولية تعمل في موضوع واحد، وكل الدول تتفاعل ضمن نمط واحد موحد من المعايير والأهداف التي يحددها الاتحاد. وبهذا، فإن للفاعلين محل الدراسة، الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة، سياقاتهما التكوينية والتأسيسية التي أثرت - بشكل أو بآخر - على عمل وانسجام وفعالية كل منهما. بمعنى آخر، كلما كانت الأهداف موحدة منذ التأسيس، كانت الرؤية أكثر وضوحاً للدول المنتمية لتلك الفواعل/المنظمات، وبالتالي تزداد الفعالية، وهنا لا ننقص من نجاح الاتحاد الأوروبي كتجربة ناجحة في عملية التكامل والاندماج وصمودها عبر مختلف مراحل تكوينها. إلا أن الملاحظ في قضية الهجرة هو وجود تباين في استجابات متباينة لمختلف الدول المكونة للاتحاد الأوروبي حيال قضية الهجرة.
- كلما كانت الفواعل الدولية متخصصة، كلما زادت مقدرتها في فهم ووضع حلول جد فعالة بشأن القضية موضوع البحث، على عكس المنظمات أو الفواعل متعددة القطاعات على الرغم من وجود هيئات ولجان

داخلها تعنى بتلك القطاعات. فالمنظمة الدولية للهجرة كونها متخصصة أساسًا في مجال الهجرة، كما تملك بنية هيكلية وظيفية تتماشى مع مختلف أنواع الهجرات، كان من شأن ذلك أن أدى إلى زيادة فعاليتها وتركيز أدائها. ويتضح ذلك من كونها عنصرًا حاضرا وفاعلا (وفعالًا) في جميع التظاهرات والنشاطات المتعلقة بحوكمة الهجرة، سواءً على المستوى الدولي أو الإقليمي أو حتى المحلي. من خلال هذه النتيجة وسابقتها يتبين صحة الفرضية الثانية للدراسة.

- كلما كان للفاعل/المنظمة تفويض وسلطة أكبر، كلما كانت فعاليتها أكبر. فبالمقارنة بين الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة نجد أن الاتحاد يملك تفويضا أكبر من ذلك الذي تحظى به المنظمة الدولية للهجرة، وبالتالي فإن الفواعل التي تمتلك أكبر قدر من الصلاحيات يمكن أن تضع سياسات أوسع وتطبقها بأكثر فعالية من الفواعل التي تمتلك أقل قدر من التفويض، ومن ثم أقل قدر من الصلاحيات.
- المنظمة الدولية للهجرة من حيث تحليل المواضيع المتعلقة بالهجرة ووضع سياسات وآليات إدارتها، مع فعالية ميدانية أكبر، تبقى أفضل من الاتحاد الأوروبي، وذلك راجع أولا لانتشارها عبر مختلف جغرافيات العالم حيث تتكشف حركات الهجرة، مما يكسبها نظرة شاملة لمختلف التفاصيل والجزئيات المتعلقة بموضوع الهجرة. ومن جهة أخرى، فإن العضوية المفتوحة أمام كل الدول يجعل هذه المنظمة تتدخل وتشارك في إدارة موضوع الهجرة على نطاق شامل.
- يتمتع كل من الإتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة بنشاط دولي متعدد الأطراف وجد مكثف ومع مختلف الفواعل المنخرطة في شبكات وشراكات الحوكمة العالمية، لكن هناك نقطتان أساسيتان يجب الإشارة إليهما بهذا الصدد. أولا، هناك تفاعل جد وثيق بينهما، وفي العديد من الحالات يعتمد الإتحاد الأوروبي على المنظمة الدولية للهجرة في إتمام بعض النشاطات سواء الميدانية أو فيما يخص الدراسات. وثانيا، في جميع تفاعلات الحوكمة العالمية للهجرة متعددة الاطراف نجد المنظمة الدولية للهجرة طرف فيها باختلاف الأدوار التي تلعبها فيها، ويرجع ذلك للتخصص في النشاط الذي يميز المنظمة الدولية للهجرة وكذلك النطاق الجغرافي الذي تشملته. ويفضل خبرتها البالغة 65 عاما في إدارة الهجرة، فإن المنظمة الدولية للهجرة تبقى مجهزة على نحو ملائم لدعم العملية التحضيرية والتفاوضية للاتفاقيات الدولية للهجرة بالتعاون الوثيق مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالهجرة الدولية من خلال توسيع نطاق الخبرة التقنية والسياساتية. من خلال هذه النتيجة يتبين صحة الفرضية الثالثة للدراسة.

- في ما يتعلق بالبعد المحلي لحوكمة الهجرة، يختلف الأمر باختلاف طبيعة الهجرة، فعندما نتحدث عن الهجرة الشرعية نجد أن عدد الأطراف المتدخلة يقل. في هذه الحالة، يكون دور الاتحاد الأوروبي أكثر فعالية مقارنة بالمنظمة الدولية للهجرة، وذلك لأن إدارة ملف الهجرة الشرعية يعتبر من اختصاص الدول/الحكومات ويمس بالدرجة الأولى سيادتها، كما أن الاتحاد الأوروبي يملك تفويضا أوسع في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، فضلا على أنه يقوم بتسيير حركة التدفقات البشرية من خارج وداخل الاتحاد الأوروبي وفقا لإتفاقية شنغن، كذلك نجد أن بعض الدول وخاصة الحدودية لفضاء شنغن تنتهج بعض الاجراءات الخاصة بها لإعتبارات أمنية وإقتصادية وسياسية، وهنا يمكن أن تستعين الدول بخبرات بعض الفواعل الأخرى، وهذا يقودنا للحديث عن المنظمة الدولية للهجرة كونها متخصصة في قضايا الهجرة واللجئين وقضايا إدارة الحدود. وهنا، فإن دورها (المنظمة الدولية للهجرة) لا يقل أهمية عن دور الدول، حيث نجد في العديد من الحالات أن الدول عاجزة عن إيجاد أطر وآليات ذات فعالية لإدارة التدفقات البشرية فتستعين بالمنظمة الدولية للهجرة. غير أنه وعلى الرغم من أهمية دورها، إلا أنها تبقى تلعب دورا استشاريا يقتصر على تقديم الخبرات في مجال الهجرة.
- من جهة أخرى، في حوكمة الهجرة للهجرة غير الشرعية، في بعدها المحلي، يزداد عدد الأطراف المتدخلة، حيث يعمل كلٌّ من الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة مع العديد من الأطراف سواء الحكومية أو غير الحكومية، ونجد بالنسبة للأطراف الحكومية العديد من الوزارات التي تعد طرفا في إدارة ملف الهجرة غير الشرعية (وزارة الخارجية، الداخلية، الدفاع، الصحة، وغيرها) فضلا على مختلف مصالح الأمن والجيش والدرك والحماية المدنية والجمارك وغيرها، وزيادة على هذا نجد أطرافا غير حكومية متمثلة في جمعيات المجتمع المدني ومنظمات الاغاثة وكذلك وسائل الاعلام المختلفة، سواء الخاصة أو العمومية.
- يكون الاتحاد الأوروبي أكثر فعالية على أرض الواقع، وذلك لامتلاكه أكبر قدر من الصلاحيات فضلا على بنية وظيفية خاصة تساعده على ذلك، عكس المنظمة الدولية للهجرة التي في الغالب يكون دورها استشاريا يتضمن تقديم الخبرات، وأحيانا يكون دورها كملاحظ، وأحيانا أخرى تكون كأداة في أيدي الدول المستقبلية للمهاجرين.
- من خلال المقاربة الشاملة والنظرة الجديدة لإدارة الهجرة، المسماة "الشراكات من أجل الحركة" (Partenariats Pour La Mobilité)، يمكن ملاحظة أن الاتحاد الأوروبي يتعامل مع الدول المصدرة للهجرة

بنوع من المشروطة، تتمثل في فرض العديد من المعايير والقيم الأوروبية زيادة على تطبيق بعض الآليات فيما يخص الهجرة الشرعية، وكذلك التعاون في المجال الأمني ومراقبة الحدود. وكلما زادت استجابة الدول الشريكة للاتحاد الأوروبي كلما قام هذا الأخير بتقديم مزيد من المساعدات الاقتصادية من جهة، وتقديم تسهيلات ورفع القيود على الهجرة الشرعية من جهة أخرى. وهنا تميل السياسة الشاملة للهجرة التي انتهجتها الدول الأوروبية للتعاون ومحاولة إقامة شراكة مع دول المصدر، وذلك من أجل تحسين مستوى المعيشة، حل النزاعات، إيجاد فرص العمل، وإرساء أنظمة ديمقراطية من أجل الحد من تدفقات الهجرة نحو الدول المستقبلية. وتهدف هذه السياسة للتقليل من الهجرة والتحكم فيها من خلال بعدين أساسيين هما: إقامة شراكة للتنمية بين دول المصدر والعبور، والاستفادة من المهاجرين وتوظيف قدراتهم في التنمية بالنسبة للدول المستقبلية والمصدرة على حد سواء.

- تسعى مختلف الآليات التي يتبناها كل الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة إلى أن تتماشى مع مختلف التطورات والتنويعات التي تعرفها ظاهرة الهجرة، لكن الفرق بين الآليات القبلية والبعدية للظاهرة تبقى ذات أهمية بالغة، ويبدو أنه يجب التركيز على الآليات القبلية وخاصة التنمية التي تهتم بدرجة كبيرة على تطوير المجالات التنموية لمجتمعات الدول المصدرة، خاصة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وبذلك يمكن معالجة أسباب ودوافع الهجرة من جذورها، لأن الفواعل الدولية عند معالجتها لظاهرة الهجرة بعد حدوثها تكون أكثر استغراقاً في التعامل مع أعراض الظاهرة وانعكاساتها وليس مسبباتها. فالاتحاد الأوروبي مثلاً يعتمد على البعد الأمني في طرحه لآليات معالجة مسألة الهجرة بالدرجة الأولى، أما في ما يتعلق الآليات التنموية والاجتماعية والإنسانية فتخضع لمبدأ المشروطة. هذا على عكس المنظمة الدولية للهجرة التي تعتمد على آليات تنظيمية وتنموية تمس بالمقام الأول تطوير قدرات الدول وإستجاباتها لمعالجة مختلف الجوانب والأبعاد المتعلقة بالهجرة، رغم أنها تعمل تحت تأثير الدول المستقبلية والدول المانحة. من خلال هذه النتيجة يتبين صحة الفرضية الرابعة للدراسة.

أخيراً، كخلاصة عامة للدراسة، يمكن المحاجة أن الإدارة الفعالة لقضية الهجرة تتطلب تعاوناً متعدد الأطراف (يشرك جميع الفواعل المعنية) ومتعدد المستويات (يشمل جميع المستويات الوطني، الإقليمي والدولي، وحتى المحلي). فالمبادرات أحادية الأطراف أو أحادية المستوى تبقى

غير كافية، إذ أن التركيز على الآليات الأمنية والعقابية لوحدها غير كاف، بل يجب أن يتعداه إلى التركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المحركة لظاهرة الهجرة لمعالجتها في جوهرها ومن جذورها.